

## الفصل الأول

### دور الشرطة في وقاية الأفراد من الجريمة

تمهيد و تقسيم:-

«الوقاية خير من العلاج» حكمة تؤمن بها و ترددها حينما يدور الحديث عن الصحة والمرض الذي يصيب الجسد و الألم الذي يعتصر النفس، بيد أننا ننسى أو نتناسى هذه الحكمة عند الحديث عن الجريمة، مع أن هذه الحكمة تصدق على المجال الإجرامي كما تصدق على أي مجال آخر... بل إن الجريمة أخطر بكثير من المرض ، لأنها خطر داهم يزلزل كيان المجتمع، فهي تطاير بالشر الأرواح و الأعراض والأموال، و من هنا تبدو الأهمية البالغة للوقاية من الجريمة .

و الشرطة تضطلع بالجانب الأكبر في وقاية الأفراد من الجريمة، فإذا نجحت الشرطة في القيام بهذا الدور، لم يكن هناك ضحايا للجريمة في الأصل ، أما إذا فشلت في هذا الدور، فثمة ضحايا للجريمة ...

علينا الآن بعد هذه التوطئة أن نبين دور الشرطة في الوقاية من الجريمة ، على أن نسبق ذلك ببيان مفهوم الوقاية من الجريمة، و ذلك في بحثين مترادفين كما يلي :-

## المبحث الأول

مفهوم الوقاية من الجريمة وأهميتها و الركائز التي تنهض  
عليها

نبين فيما يلي مفهوم الوقاية من الجريمة و تطوره، ثم أهمية الوقاية من  
الجريمة، ثم أخيرا الركائز التي تنهض عليها السياسة الوقائية.

### المطلب الأول

مفهوم الوقاية من الجريمة و تطوره

أولا: مفهوم الوقاية من الجريمة

الوقاية من الجريمة تعنى محاولة منع تكوين الشخصية الإجرامية، و ذلك  
يتأسس على معرفة بالعوامل التي تدفع إلى ارتكاب الفعل الذي يجرمه القائلون .  
لهدف الوقاية هو إنقاص أو إزالة الظروف البيولوجية والاجتماعية المباشرة و  
غير المباشرة والتي تعمل على تنمية كافة الظواهر الإجرامية<sup>(١)</sup>.

فسياسة الوقاية العامة من الجريمة تتركز أساسا على أن الجريمة في  
حقيقتها عدم انسجام مع اتجاهات الجماعة .وبناء على ذلك تكون الوقاية  
باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الانسجام بين الفرد والجماعة ، أي بإيجاد  
التآلف الاجتماعي بينهما وجعل الفرد أكثر ميلا إلى إرضاء الجماعة وأكثر  
فهما لأرائها ورغبة في اتباعها ، ومن ثم فإن كل ما يقوي عملية التآلف أو  
يضعف من العوامل المعوقة لها يدخل في باب الوقاية من الجريمة<sup>(٢)</sup> .

في الحقيقة إن السياسات المقترحة للوقاية من الجريمة ترتبط بدرجة أو بأخرى بنظريات السببية الإجرامية التي تقوم على تفسير الظاهرة الإجرامية بالتركيز على عوامل بعينها. فمن يرى أن الجريمة مدارها خلل بيولوجي متوارث يرى أن التعقيم هو الوسيلة الناجحة للوقاية من الجريمة ، ومن يرجع الجريمة إلى التأثير المكتسب يرى أن الثقيف والعلاج الصحي للمرضى هو بيت القصيد في الوقاية . وأخيرا فمن يرى أن الجريمة تنشأ عن العلاقات المتبادلة بين الأفراد في محيط المجتمع ، يرى أن الوقاية تكمن في العناية بالأسرة والبيئة البشرية المحيطة بالشخص . إلا أنه - ودون الدخول في التفصيلات<sup>(٨)</sup> - فإنه يمكن الجزم بأنه إذا أريد لسياسة الوقاية من الجريمة إن تؤتي ثمارها ، فإنه يجب التحرر من نظريات السببية الإجرامية التي تقوم على تفسير الظاهرة الإجرامية على عامل بعينه ، بل يجب لتحقيق ذلك العناية بكل الظروف الفردية والجماعية التي تبدو على نحو أو آخر مرتبطة بالسلوك الإجرامي<sup>(٩)</sup> .

### ثانيا: تطور مفهوم الوقاية من الجريمة .

كانت السياسة العقابية التقليدية تعتمد على العقوبة وكفي كرد فعل اجتماعي ضد الجريمة ، ويكون بسها ونعمت لتحقيق الردع والوقاية معا . ولئن كانت هذه السياسة غاية في الصرامة إلا أنها لم تحقق الهدف المرجو من ورائها ، إذ ظل معدل الإجرام في زيادة مستمرة ، الأمر الذي لفت أنظار المفكرين إلى البحث عن سياسة أخرى للقضاء على الجريمة . وهدهم تفكيرهم - في ظل الطفرة التي لحقت بالنقدم العلمي في العلوم بعامة و الاجتماعية منها - بخاصة - إلى البحث عن عوامل الإجرام ، ومحاولة وأدها بالإجراءات الوقائية قبل أن تحدث ديناميكيتها وتؤدي للحدث الإجرامي .

بدا واضحا في ظل هذا التطور الجديد أنه من غير المنطقي مكافحة الجريمة عن طريق إجراءات تتخذ في مواجهة شخص تعرض لمهيب أو عامل ولد لديه فكرة الجريمة، دون مكافحة هذا العامل أو المهيب . فقد أثبت التجارب في أكثر من مجال تعذر صقل طباع الإنسان وصبها في قالب اجتماعي معين ، وذلك لاعتبارات وعقبات شق تعرض هذه العملية ، لذا بدأ أيسر منالا العمل الوقائي من خلال معالجة الأسباب المؤدية إلى الجريمة .

بيد أن الأمر ليس مسورا النال دائما... إذ ظهر أن أسباب الجريمة كثيرة ومعقدة ، فالجريمة نتيجة لتفاعل عوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية خاصة بكل إنسان... وبنا مستحيلا التوجه إلى كل فرد لتقصي العوامل التي تدفعه للإجرام، كما انه فضلا عن استحالة العملية يصدم - على فرض حدوثه - بتدخل السلطة في خصوصيات الفرد ، الأمر الذي لا تقره الدساتير والقوانين ومواثيق حقوق الإنسان وتحيطها بسياج من الحماية والمناعة .

وإزاء تلك العقبة الكأداء لم يكن أمام مخططي السياسة الجنائية بد من العمل على محورين بغية الوقاية من الجريمة .

المحور الأول: يرنو إلى تحسين نوعية الظروف الحياتية أو الاجتماعية . فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على السلوك الإجرامي تأثيره بالمحيط الاجتماعي ، فسلبيات الحياة الاجتماعية من فقر و حاجة و انحلال في القيم و بطالة و عدم التآلف مع المجتمع و اختلاف الثقافات و صعوبة التأقلم مع حياة المدن ، كلها لها علاقة مباشرة بالسلوك الإجرامي . ومن ثم عمدت السياسة الجنائية إلى إزالة العوامل السلبية من الحياة الاجتماعية ، بحيث تتوفر مقومات

المجتمع السليم ، الذي سيؤثر حتما بالإيجاب علي سلوك الفرد فيبعد عن مهاوي الانحراف . و يسمى هذا المحور بـ " السياسة الوقائية العامة " .

المحور الثاني : يصبو إلى معالجة أنواع معينة من الإجرام باستتصال أسبابه . فهذه السياسة تتضمن التدخل المباشر للجبلولة دون تفاعل عوامل معينة خطيرة ، تؤدي للانحراف ، كمعالجة التشرذ و الاشتباه و التسول و تعاطى المخدرات . كما تتضمن الإجراءات التي تجعل موضوع الإجرام صعب المنك ، كتحصين البيوت و المحلات التجارية و السيارات ، كذلك تعزيز دوريات الشرطة و تشديد الرقابة علي الأحياء التي تسجل معدلا عاليا للإجرام . كما تشمل تنظيم مساهمة المواطنين في الوقاية من الإجرام عبر الجمعيات الأهلية التي نشأ لهذا الغرض<sup>(١٠)</sup> . و يسمى هذا المحور بـ " السياسة الوقائية الخاصة " . وواضح لأدن تأمل أن الشرطة تستطيع أن تلعب دورا فعالا في هذا المحور كما سيجيء .

## المطلب الثاني

### أهمية الوقاية من الجريمة

إن أهمية الوقاية من الجريمة غير خافية ، إذ في إعمالها يعيش المجتمع في سلام ووثام بدون جريمة ، و من ثم تتاح له فرصة التقدم و الرقي . و في الوقاية توفير للمال و الجهد .

لقد أدرك كثير من العلماء - منذ زمن بعيد - أهمية الوقاية من الجريمة . فهنا " شيزار دى بيكاريا " ينهب في عام ١٧٦٤ إلى أن الوقاية من الجريمة الفضل من علاجها . و يرى " جيرمي بنتام " في نهاية القرن الثامن عشر

ضرورة تقوية القدرة لدى الأفراد علي مقاومة إغراء الجريمة و الاهتمام بالتعليم و التهذيب الأخلاقي.

وفي نهاية القرن التاسع عشر ذهب " شيرار لومبروزو " إلى ضرورة الكفاح ضد الجهل و المعتقدات الخرافية و الأفكار المسبقة و الكحول و الفقر و دعا إلى ضرورة الاهتمام بالأطفال المهجورين و إصلاح نظام إدارة العدالة الجنائية و السجون و الشرطة . و يرى " اريكو فيري " أنه للوقاية من الجريمة ، يجب خفض ساعات العمل و خفض سعر الفائدة علي السندات العامة و تعويض ضحايا الجريمة و تبسيط التشريع الجنائي و حظر الزواج بالنسبة لبعض الأشخاص و تنظيم الدعارة و الارتفاع بمستوى العائلة و المدرسة ... الخ<sup>(١١)</sup>.

هذا و لقد بلغ موضوع الوقاية من الجريمة شأوا كبيرا في البحوث و المؤتمرات العلمية الدولية و الإقليمية و اتخذت قرارات و توصيات عديدة بشأن ضرورتها و سبل تنظيمها ، بل إن أهمية الوقاية من الجريمة حثت بالأمم المتحدة إلى الموافقة علي عقد مؤتمر دائم للوقاية من الجريمة و علاج المجرمين كل خمس سنوات، و ذلك لعرض السياسات و تشجيع التقدم في هذا المجال<sup>(١٢)</sup>.

يعد مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة و معاملة المجرمين ، المنتدى الدولي الرئيسي لتبادل المعلومات و الخبرات و مقارنة ممارسات العدالة الجنائية ، و إيجاد حلول للجريمة تكون قابلة للتطبيق و تعزيز الإجراءات الدولية . و تجمع المؤتمرات المعنية بالجريمة بين ممثلي الحكومات الوطنية و الأخصائيين في مجال منع الجريمة و العدالة الجنائية و العلماء من ذوي الشهرة الدولية و أعضاء المنظمات الدولية الحكومية و المنظمات غير الحكومية في العالم . و إن توصيات هذه

الجهات التي تصدر عن لجنة منع الجريمة و العدالة الجنائية، تؤثر في الهيئات القانونية التابعة للأمم المتحدة، وفي سياسات وممارسات الحكومات الوطنية و المحلية في مجال العدالة الجنائية .... وقد اتسع نطاق مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالجريمة الذي كان يركز في البداية على العقوبات و معاملة الأحداث الجانحين ليشمل مسائل كالعلاقة بين مكافحة الجريمة و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الاستجابات الدولية للجريمة عبر الوطنية<sup>(١٣)</sup> . وهذا الاتساع يعتبر استجابة للتطور الحادث في مفهوم الوقاية من الجريمة و الذي أُلحنا إليه في المطلب الأول من هذا البحث.<sup>(١٤)</sup>

### المطلب الثالث

#### ركائز سياسة الوقاية من الجريمة

إذا أردنا تشييد سياسة جنائية رشيدة للوقاية من الجريمة ، فيجب القيلم بالأُمور التالية :-

أولاً : دراسة الجريمة في كافة مظاهرها و أسبابها و تطورها .

ثانياً : التوقف عند أهم الجرائم وإخضاعها لدراسة معمقة تمكن من وضع برامج وقائية تنصب مباشرة على العوامل المسببة لها بغية معالجتها واستئصال ما يمكن استئصاله منها .

ثالثاً : تنظيم برامج موجهة نحو الوقاية من أنواع معينة من السلوك المنحرف بعد دراسة معمقة لمختلف المتغيرات التي تتحكم به .

رابعاً : العمل على تنمية قدرات الأجهزة العاملة في كل ميدان من ميادين العمل الوقائي بوجهيه الخاص و العام ، وبصورة تمكن هذه الأجهزة

من مواجهة تحديات الظاهرة الإجرامية وتطوراتها و التعامل معها بـهدف السيطرة عليها وتحميد الأسباب التي تتحكم بها و التعامل معها بصورة عقلانية ومدروسة . وهذا يقتضي القيام بالإجراءات التالية :

١- دراسة هيكله وتجهيزات وأداء الأجهزة المكلفة بالعمل الوقائي ، أي الشرطة، والقضاء، والمؤسسات الاجتماعية المساعدة للسياسة الجماعية، وذلك بوضع خطة لتطوير هذه الأجهزة على مراحل .

٢- إعطاء الأولوية للتدريب، لأن كفاءة العنصر البشري ومقدرته المهنية ومستوى ثقافته وعلمه وأدائه هي عوامل أساسية في توفير حسن أداء الأجهزة والمؤسسات لوظائفها .

٣- إعطاء الأولوية للتخطيط العلمي لكل عمل من الأعمال التي ترمى السياسة الجنائية إلى تحقيقها بحيث يتم وفقا لتوجيهات مدروسة سلفا ، فلا تهدر الطاقات بل تنصهر كلها في بوتقة واحدة تسر ضمن أفنية مرسومة الاتجاهات<sup>(١٥)</sup> .

## المبحث الثاني

### وسائل الشرطة للوقاية من الجريمة

تمهيد وتقسيم :-

تحتل الشرطة مكان الصدارة بين الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة ، فهي من أهم أجهزة الدولة في الحياة الاجتماعية الحديثة ، لما لها من سلطان وما تملكه من إمكانات، لذا كان منطقيا أن تتحمل الشرطة عبء مكافحة الجريمة، وان تضطلع بمسئوليات النشاط الوقائي لمنع الجريمة .

إن وظيفة الشرطة في المجتمع الراهن لم تعد مقصورة على تعقب الجريمة بعد وقوعها فحسب، بل نجد أن معظم عملها يتعلق بالنواحي الوقائية والاجتماعية . ومن هنا كان طبيعيا أن يشمل جهاز الشرطة في دول عديدة قسما خاصا بالوقاية من الجريمة ، و يتميز هذا القسم عن باقي الأقسام بوظيفته الوقائية في المجتمع المحلي . ويلاحظ أن وجود قسم للوقاية من الجريمة يفيد التسليم بالأمر الواقع ، ذلك أن استحكام القوى وانتشار الدوريات و البحث الجنائي وما إلى ذلك ، ليس في حد ذاته كافيا لحل مشكلة الجريمة ، لكن هناك سبلا أخرى بناءة تتجه نحو مصدر الجريمة في أغلب المجتمعات ، وهي سبل الوقاية من الجريمة .

ومما يسترعى الانتباه في هذا الصدد أن دور الشرطة في الوقاية من الجريمة ، يتناسب طرديا مع فهم السلطات العامة ، وكذلك المسئولين في قطاعات الشرطة نفسها ، لدور الشرطة الهام في الوقاية من الجريمة ، فيتسع دورها في هذا الصدد إذا زاد إدراك السلطات العامة لدورها ، فيشمل كل

قطاعات الحياة العامة من مراقبة ورعاية وتوجيه وسهر على سلامة الشباب و الأطفال وعلى سلامة الشوارع والأسواق والمحلات التجارية وأماكن اللهو والترفيه وضبط الحالات المؤدية للانحراف . وقد أشير في أكثر من بلد متحضر إلي أن هذه الوظيفة للشرطة تستغرق نحو ٨٥% من أنشطتها العادية ، وفي هذا دلالة واضحة على أهمية الدور الذي تقوم به في حياة المجتمع<sup>(١٦)</sup> .

في السطور التالية نوضح أهم وسائل وإجراءات الشرطة من أجل وقاية الأفراد من الوقوع ضحايا للجريمة . والواقع أننا في غير ندحة (سعة) من أمرنا ، إذ المجال لا يتسع لعرض جميع وسائل الشرطة للوقاية من الجريمة ، لذا سوف نختار أهم هذه الوسائل وأجداها في الوقاية من الجريمة ، وعلى من أراد الاستزادة الرجوع إلى المؤلفات الشرطية المتخصصة في هذا المجال . وأهم إجراءات الشرطة للوقاية من الجريمة - والتي قمنا باختيارها بعناية - هي :-

- أولا : محاولة التوفيق بين المتخاصمين وديا .
  - ثانيا : مساعدة الأشخاص ذوي الخطورة الاجتماعية .
  - ثالثا : تعزيز الرقابة و التواجد الشرطي .
  - رابعا : مكافحة المخدرات كأخطر أنواع الرذيلة .
- ونتناول كل وسيلة من هذه الوسائل في مطلب مستقل .

## المطلب الأول

### محاولة التوفيق بين المتخاصمين وديا

الإجرام في حقيقته مشكلة اجتماعية أهمل علاجها فانتهى بها المطاف إلى الجريمة . و يعتبر قيام رجل الشرطة بمحل المشكلات الاجتماعية مساهمة فعالة منه ، تهدف إلى وقاية المجتمع من خطر تحول أطراف هذه المشكلات إلى مجرمين محترفين قد يزرع تحت وطأتهم ضحايا كثيرون . و بمقدور رجال الشرطة في هذه الحالة أن يلعبوا دورا هاما في وقاية المجتمع من خطر التعرض لهذه الجرائم التي يمكن أن تترتب على هذه المشكلات إذا ما أستفحل خطرهما و استعصى حلها .

« إن كثيرا من الأزواج يلجأون بمنازعاتهم الزوجية إلى الشرطة، وقد تكشف هذه المنازعات عن سوء تنظيم الدخل أو عجزه أو عن مشكلات تتعلق بالأطفال في الأسرة . فإذا انتهت الشرطة من حل هذه المشكلات انتهت إلى غير رجعة ، و إلا عادت إلى الشرطة بعد شهور في شكل جريمة ضرب أو قتل . و المشكلات المدنية بين المتعاقدين و الشركاء في عمل أو تجارة تعرض يوميا في أقسام الشرطة ، وإذا صادفت الحل المرضي انتهت ، وإلا عادت للقسم في صورة جريمة<sup>(١٧)</sup> . »

كما أن اهتمام الشرطة بعقد المصالحات بين الأفراد والعائلات في الخصومات الثأرية و المنازعات التي تنشأ بين الأفراد ، وإعطاء مزيد من الاهتمام بها يحد كثيرا من ارتكاب الجرائم خاصة ما يعرف بجرائم الثأر - وهي تتسم غالبا بالعنف والتي يغلب على مرتكبيها الرغبة في الانتقام<sup>(١٨)</sup> .

إن حل المشكلات والنزاعات بهذه الطريقة الودية يجب أن يكون من قبل أشخاص مؤهلين شرطيا واجتماعيا ، حتى يأتي الحل نهائيا وشافيا يقوم على أساس لهم كامل لأبعاد المشكلة . وهذا يفترض توفر الحس بالعدالة وبطريقة أدائها لدى الشرطي ، وتربية مدنية متفوقة تعزز طريقة تصرف الشرطي مع المواطنين . فالشرطي هو القانون في الشارع ، وهو الدولة بين الناس ، الدولة بمفهومها كسلطة لحماية المواطن وتأمين احترام النظم التي اختطها المجتمع لنفسه كي يسود الأمن والاطمئنان ، وكسلطة قادرة على فض النزاعات بالطريقة الودية دون حاجة للرجوع إلى القضاء ، شريطة أن يتم ذلك بطلب ورضاء أصحاب الشأن دون المساس بصلاحيات السلطة القضائية<sup>(١٩)</sup> .

فالعمل الشرطي يقوم في أساسه على التواصل الجيد بين المواطنين ، كمد يعتمد على حسن استجابة المواطنين وتعاونهم . وبطبيعة الحال لأن شيئا من هذا لن يحدث إلا حين يحس المواطن - عمليا - أن خيوط الاندماج وأواصر المحبة والمودة بينهم وبين رجال الشرطة ممدودة وموصولة، بل ومتينة وفعالة<sup>(٢٠)</sup> . فتطبيق الشعارات يفترض أن تترجم في الحرص على حقوق المواطنين ومساعدة الجمهور متى طلب ذلك - أو حتى دون انتظار تقديم طلبه - وهناك قناعة بأن جهاز الشرطة لا يستطيع تنفيذ المهام الموكلة إليه إلا بتعاون الجمهور معه ودعمه له . إن هذا التعاون يتطلب تشييد جسور من الثقة بين جهاز الشرطة والشعب ، وكذلك إزالة الصورة المظلمة والمؤلمة عن جهاز الشرطة في أذهان الجمهور<sup>(٢١)</sup> .

فإذا تمت مخاطبة الجمهور عن كذب ولس فائدة تدخل الشرطي وقدر مكانتها ، تعاون معها وعاد ذلك بالخير على المجتمع برمته . وهنا يبرز الدور الهام لفن الاتصال بالناس و التعريف بالوظيفة الشرطية ، وفن مخاطبة المواطنين

بشكل مستحب وقريب إلى الأذهان والفكر والفهم ، إذ أنه من خلال الاتصال الصحيح تنمو الثقة المتبادلة بين المواطن والشرطي<sup>(٢٢)</sup> . فإذا تم العمل الوقائي على هذه الصورة فلا بد من تحقيق نتائج ملموسة على صعيد الوقاية من الجريمة .

## المطلب الثاني

### تعزيز الرقابة والتواجد الشرطي

إن من أكثر وسائل الوقاية من الجريمة - التي تقفز إلى ذهن الجمهور مباشرة - هي الإكثار من قوات الشرطة في الشوارع ، فهذا التواجد الشرطي يحقق الأمن والأمان للمواطنين ، ويشير الرعب في نفوس الأشقياء ، فيمنع فرص ارتكاب الجرائم وخاصة الجرائم التي تقع بالطرق والأماكن العامة وتسم غالبا بالعنف<sup>(٢٣)</sup> .

فقد أثبت التجارب أن تواجد دوريات الشرطة في الشوارع وسرعة تنقلها من العوامل الفعالة في الوقاية من الإجرام . ومعلوم أن الجرائم - على اختلافها - يتوقف ارتكابها على عاملين ، رغبة المجرم في ارتكابها ، واعتقاده أن فرصة تحقيق هذه الرغبة الآتية قد غدت سانحة . وعلى الشرطة أن تعمل جاهدة على استئصال شأفة هذين العاملين أو الحد منهما . وليس ثمرة شك في أن استئصال العامل الأول أمر لا قبل للشرطة للاضطلاع به ، بالقدر الذي تستطيعه حيال العامل الثاني<sup>(٢٤)</sup> .

والدورية أول الوسائل القوية والعظيمة التأثير والتي تؤدي إلى استبعاد الفرص الحقيقية ، أو الاعتقاد بوجودها ، والظن بسنوحها ، للنجاح في ارتكاب

الإثم ، و تجعل من يفكر في إتيان هذا الأمر خائفا فزعا من الوقوع في قبضة الشرطة وما من شك في إن احتمال الوقوع في يد الشرطة ، ذو تأثير كبير العمق في مدى اقتناع المرء بانعدام فرصة النجاح، و ليس هناك من إجراء شرطي أقدر على تهيئة هذا التأثير بصورة أقوى و شكل أتم و أعظم من الدوريات على مختلف أنواعها<sup>(٢٥)</sup>.

وبالفعل تعتمد كثير من الدول على تكثيف دوريات الشرطة في الأماكن الآهلة بالسكان ، و تلك المعرضة لأعمال الإجرام ، و تجهز الدوريات بوسائل الانتقال السريع و بآلات الاتصال اللازمة . و ما هو جدير بالذكر أنه يوجد بالشوارع في كثير من البلاد مسرات متصلة مباشرة بالنجدة، كما توجد بالشوارع ممرات خاصة لسيارات الإسعاف و الشرطة لزيادة الفاعلية و السرعة . كما أن الدوريات في بعض البلاد تسير مشيا على الأقدام بدلا من استعمال السيارات أو باستعمال الدراجات أو الخيل ليضمن ظهورا ملحوظا للشرطي. ولكن في مثل هذه الأحوال يعزز وجود الشرطي بقوة سريعة التحرك يطلبها باللاسلكي<sup>(٢٦)</sup>.

و ثاني الوسائل التي تحقق نظرية التواجد الشرطي و تقوم بدور فعلى في الوقاية من الجريمة ، هي الحملات التفتيشية التي تقوم بها أجهزة الأمن لدى حصون الجريمة حيثما وجدت و تجريدها من أسلحتها و إمكاناتها و معنوياتها ، حتى تجد عناصر الجريمة نفسها دوما و قد غلبتها قوى الأمن و تشعر بأنها في مركز أضعف من أن يؤهلها لمواجهة المجتمع بضربلت الإثم ، فتؤثر الانزواء و تنأى بنفسها عن مواطن الشبهات ، و تتخذ سبيلا آخر

حياة أفضل و تخضع لسلطة القانون و تعيش في كنف المجتمع عناصر صالحة  
بناءة (٢٧).

وثمة إجراء آخر يحقق نظرية التواجد الشرطي أيضا و هو الاستيقاف . و  
هو يعنى استيقاف رجل الشرطة لعابر سبيل لسؤاله عن اسمه و عنوانه  
ووجهته للكشف عن حقيقة أمره ، و هو أمر مباح لمأموري الضبط الإداري  
و غيرهم من رجال السلطة العامة ، عند الشك في عابر سبيل ، طالما أن هذا  
الشك يقوم علي أسباب معقولة ، و ذلك ليتسنى للمستوقف تبييد ما علق  
بذهنه من ظنون .

وأهمية هذا الإجراء غير منكورة في صدد الوقاية من الجريمة ، إذ يهرب  
العابثين و الخارجين على القانون ، و ذلك بتأكيد هبة السلطة من خلال هذا  
الإجراء ، مما يخلق التزاما شموليا من أفراد المجتمع تجاه القوانين المعمول بها في  
الدولة (٢٨). و يلعب الاستيقاف والاشتباه الجيد دورا هاما في التعرف على  
الخطرين والهاربين من تنفيذ الأحكام ، كما يكفل - في ذات الوقت - إجهاض  
مخططا للجرم بالكشف عنه (٢٩) . فكم من حالات ريبة وشك حامت حول  
شخص ، وباستيقافه تبين حوزته للآلات ومعدات يعتزم استخدامها في  
ارتكاب جريمة ما ، وتم إجهاض مخططة هذا إثر استيقافه .

ونكتفي بهذا القدر من هذه الوسيلة ، لنعالج وسيلة أخرى ظفيرة في  
الوقاية من الجريمة .

## المطلب الثالث

### مراقبة وضبط الأشخاص ذوى الخطورة الإجرامية

تستطيع الشرطة أن تلعب دورا هاما في الوقاية من الجريمة ، وذلك بمراقبة ذوى الخطورة الاجتماعية والإجرامية<sup>(٣٠)</sup> ، وهم الأشخاص الذين يخشى - بناء على استدلالات وإمارات سائغة - من إقدامهم على الإجرام .

ومما يسترعى الانتباه في هذا الصدد أن معظم القوانين تعاقب على حالات التشرد و التسول والاشتباه . فهذه أفعال مجرمة بذاتها ، ومع ذلك فإن الخطورة الإجرامية التي تكمن ورائها - أي احتمال ارتكاب الجرائم في المستقبل بواسطة التسول أو التشرد<sup>(٣١)</sup> أو المشتبه فيه<sup>(٣٢)</sup> - هي التي في الواقع تبرر تجريم هذه الحالات رغم أنها لا تنطوي على أضرار مباشرة بالنظام الاجتماعي ، ولهذا تميز معظم القوانين في مثل هذه الحالات ، اتخاذ تدابير وقائية ضد هؤلاء الأشخاص ، كالوضع تحت مراقبة الشرطة<sup>(٣٣)</sup> .

فعلى الشرطة يقع عبء التقصي الدائم عن سلوك كل من سبق أن ارتكب جريمة للوقوف عما إذا كان قد أقلع عن ارتكاب الجرائم أم أنه ما زال يزاول نشاطه الإجرامي ، لأن الخطورة الإجرامية كامنة في نفسه ، فيلزم إذن متابعة نشاطه واتخاذ الإجراءات الشرطية التي من شأنها صرفه عن ارتكاب جرائم جديدة تضر بالمجتمع . وفي الوقت نفسه محاولة علاجه للعودة مرة أخرى إلى حظيرة المجتمع مواطنا صالحا . بل إن الشرطة قد تكون ملزمة بمراقبة بعض الأشخاص بأمر القضاء ، و عليها في هذه الحالة مراقبة هؤلاء الأشخاص حتى في غير الأحوال التي يحددها القانون للمراقبة ، لأن معظم

المحكوم عليهم بالوضع تحت المراقبة من الخطرين على الأمن العام ومن المعروف عنهم ارتكاب جرائم العنف ، وشعورهم بملاحقة الشرطة لهم وملاحظتهم في كافة الأوقات يلقى في نفوسهم الرعب ويمنع فرص ارتكابهم للجرائم التي تهدد أمن المجتمع<sup>(٣٤)</sup>.

ويقول الدكتور ( بنو دي توليو ) - إن وظيفة (البوليس) الاجتماعية حيال هؤلاء المشردين ليست في إنذارهم ثم تقديمهم للقضاء لجسهم ، لا بل يجب أن تكون له وظيفة أسمى من هذا . هؤلاء الأشخاص لا يريدون أن يعملوا ، لماذا ؟ .. كل الناس تريد أن تعمل وأن تكسب وأن تحيا حياة شريفة كريمة ، أما هم فلا . إن الواجب يقضى بأن ينشأ هؤلاء المشردين مركز لملاحظتهم وعلاجهم . ولما كان من العسر إخضاع هؤلاء المشردين لغير سيطرة البوليس ، فإن البوليس هو الذي يجب أن يقدم لهم المساعدات والمعونات الاجتماعية ، وسوف نجد أنهم يطعنون البوليس ويقبلون مساعداته ، بل ويشكرونه<sup>(٣٥)</sup>.

ويجب ألا يفرح عن الملاحظة في النهاية أن اكتشاف حالة الخطورة الإجرامية في حالة اعمياد المجرم على ارتكاب الجريمة هو أمر مهسور المنال على الشرطة، بيد أن الصعوبة تطل برأسها عند محاولة اكتشاف الخطورة في أشخاص لم يرتكبوا جرائم بعد<sup>(٣٦)</sup>. إلا أن إحكام الشرطة في السيطرة على المناطق الخاضعة لاصحابها ، والعرف على الأشخاص المقيمين فيها والوافدين عليها وطرق تعينهم يجعل الأمر سهلا . فإذا سمى البوليس أن زبانا من الناس مصر على ارتكاب جريمة قتل فأرا أو انطاما للعرض . لو أن أعسر قد قامت في ذهنه أفكار صينة تدلعه لارتكاب جريمة ، في هذه الحالة يجب أن

يكون لدى البوليس من الوسائل والإمكانات ما يدفع به أذى هذا الشخص ويقومه " (٣٧).

وبهذا نكون قد انتهينا من دراسة هذه الوسيلة و نتقل للدراسة وسيلة أخرى.

## المطلب الرابع

### دور الشرطة في مكافحة المخدرات

#### تمهيد وتقسيم :-

إن كلمة الرذيلة تدل في أوسع معانيها على الأعمال المنافية للأخلاق ، ك لعب الميسر والدعارة وتجارة المخدرات وتعاطيها . وكم كنا نود أن يتسع لنا المقام ليان دور الشرطة في مكافحة الرذيلة ، لأنه بمكافحة الرذيلة نقى المجتمع منها ومما تجره ورائها من سيل عارم من الجرائم والضحايا . ولكننا قمنا باختيار الفول العرمرم للرذيلة - وهو تجارة المخدرات وتعاطيها - ليان دور الشرطة في مكافحته والوقاية من أضراره الويلة .

ولعل مرد اختيارنا للمخدرات يرجع الى تقديرنا لخطورتها البالغة ، ولاستشرائها بصورة رهية - خاصة النوعيات الفتاكة منها لخطورتها مثل الهيروين - بين فئات المجتمع ، خاصة فئة الشباب قوة المجتمع الحقيقية . وهذا ما تؤكد به بعض الأبحاث<sup>(٣٨)</sup> وإحصاءات الأمن العام<sup>(٣٩)</sup> . ويؤكد تقرير لجنة المخدرات في دورتها الثالثة والعشرين في فيينا سنة " ١٩٧١ " أن مصر من أكثر دول العالم تأثرا بمشكلة المخدرات . وبان من المناقشات التي دارت في إحدى الندوات أن المخدرات في مصر غول يفترس تنمية المجتمع ، إذ أن الفرغ

الذي يقع على مصر ثمنا للمخدرات المهربة إليها من الخارج بالعملة الصعبة يقدر بمليارات الدولارات ، هذا بجانب ما تحمله ميزانية الدولة من إنفاق على أجهزة مكافحة المخدرات والعلاج ، وإلى جانب ما يدفعه المدمنون في مصر ثمن لشرائها ، وفوق كل هذا الضرر الذي يتول بمتعاطي المخدرات وبأسرهم وينتقص من قدراتهم على العمل والإنتاج<sup>(٤٠)</sup> ، بل وغالبا ما يدفعهم إلى سلوك سبيل الجريمة . لو أدركنا كل هذا لأدركنا أهمية وضع استراتيجية وقائية متكاملة في مواجهة مشكلة المخدرات في مصر<sup>(٤١)</sup> . وتلعب الشرطة - ضمن هذه الاستراتيجية - دورا هاما في مكافحة المخدرات ، " فنجاحها في محاربة تهريب المخدرات والاتجار بها يعني نقص عدد ضحاياها الذين يعدون بمنات الألو ف بل بالملايين في بعض الدول " <sup>(٤٢)</sup>.

نتناول دراسة هذا المطلب في فرعين : الأول نوضح فيه علاقة المخدرات بالسلوك الإجرامي ، ونكرس الثاني لبيان دور الشرطة في مكافحة هذا الداء الويل .

## الفرع الأول

### علاقة المخدرات بالسلوك الإجرامي

يكاد الإجماع يتفق بين العلماء على أن العلاقة بين تعاطي المخدرات وبين الجريمة أمر لا شك فيه، لأن إدمان المخدرات من العوامل البيولوجية الهامة المهينة للسلوك الإجرامي، لما لها من تأثير عضوي ونفسي على متعاطيها . وثمة حقيقة - تؤكدها الإحصاءات الجنائية - أن جانبنا من أشد الجرائم خطورة وحوادث السيارات و التشرذم والكثير من ويلات الإنسان يرتبط غالب

بإدمان المخدرات وتكمن خطورة المخدرات في أن تأثيرها لا يقتصر على المدمن  
فحسب ، بل يمتد إلى أفراد عائلته ومحيطه الاجتماعي . وهذا يقتضي  
الضربة في الدراسة بين الأثر المباشر لإدمان المخدرات كعامل مهى للسلوك  
الإجرامي ، وبين الأثر غير المباشر لإدمان المخدرات، والذي يتمثل في الظروف  
التي يخلقها التعاطي للمدمن ولأسرته على نحو يفضي بهم إلى الإجرام .  
أولا : الأثر المباشر للمخدرات على السلوك الإجرامي .

للإدمان على المخدرات آثار سيكولوجية وفسولوجية واجتماعية سيئة  
تؤدي الى كشف الاستعدادات العدوانية ، وإطلاقها، والعمل على زيادة  
حدتها لدى المدمن، وذلك نتيجة لما يسببه من ظروف ضاغطة وتدهور في  
كافة وظائف الفرد على النحو التالي :-

١- إن المخدر يعمل على كشف الاتجاهات اللاشعورية والفرائز  
البداية، ويطلقها من عقلاها دون تعديل أو تهذيب، وذلك  
يمكن المدمن من أن يقوم بأعمال تعارض مع القيم الاجتماعية  
والمعايير الأخلاقية . فيندفع الشخص لارتكاب الجرائم دون  
أدنى خشية من نظم المجتمع، أو العقاب المرصد للجرائم، بل لا  
يشعر بأي معان اجتماعية نظرا لغياب الوازع والضمير في حالة  
التخدير .

٢- إن حالة التخدير تؤدي إلى المبالغة في مشاعر المدمن وميوله،  
لدرجة تجعله مستعدا للوقوع في الجريمة، وخاصة إذا كان  
المدمن أصلا من نوع الشخصيات التي لديها استعداد  
للعدوانية<sup>(٤٣)</sup> .

٣- إن التخدير يؤدي الى ظهور بعض الأعراض مثل اضطرابات الإدراك والهلوسة والقابلية للاستهواء و الاتكالية و الانصياعية ، كما أنه يثير لدى المدمن حالة غير عادية من التهييج وخاصة في حالة ظهور أعراض الانقطاع. وكل ذلك وما إليه سمات من شأنها أن تقود إلى الوقوع في الجريمة<sup>(٤٤)</sup>.

ولعل هذه السمات تدعم ما يؤكدُه رجال المرور - وتشير إليه الدلائل - من أن معظم حوادث السيارات ينجم عن تعاطي سائق السيارة للمخدرات أو المسكرات، وأن المخدرات تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لسائقى السيارات الأجرة والنقل.<sup>(٤٥)</sup>

ثانيا : الأثر غير المباشر للمخدرات على السلوك الإجرامي .

للمخدرات تأثير غير مباشر على حياة المدمن وأبناءه وأسرتَه بل والمجتمع برمته . فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على مدمني المخدرات أنهم ينجحون تدريجيا إلى البطالة والتشرد وإهمال واجباتهم ومصالحهم العائلية<sup>(٤٦)</sup> . وتفسير ذلك « أن الإدمان يفقد المدمن معظم دخله فيصعب عليه مواجهة أعبائه العائلية ومتطلبات الإدمان فيقدم على الجريمة بفرض الحصول على المال اللازم . ولهذا نجد أن معظم جرائمه محلها المال كالسرقة والنصب وخيانة الأمانة . يضاف إلى ذلك أن الإدمان قد يؤدي إلى فقدان الشخص لعمله فيضيع الدخل الذي يعيش منه فيقع لريسة للتشرد أو التسول أو السرقة »<sup>(٤٧)</sup> . « فيقدم المدمن من الرجال على ارتكاب جرائم

السرقه أو النصب أو القتل إذا اقتضت الظروف، بينما تقدم المرأة المدمنة على ارتكاب جرائم السرقه والبغاء<sup>(٤٨)</sup> .

كما تؤكد الدراسات أن إدمان المخدرات قد يطبع بأثره الأبناء أيضا فيعانون من الاختلال النفسي والضعف العضوي، وقد يظهر من بينهم المدمنون والمجرمون<sup>(٤٩)</sup>. ومن ناحية أخرى نجد أن الأب المدمن يمثل قدوة سيئة لأبنائه فيقلدوننه في إدمان المخدرات، بل إن الأب قد يحرضهم على سلوك سبيل الإجرام بارتكاب جرائم المال أو جرائم العرض لتوفير ثمن المخدرات .

كما أن إدمان المخدرات يؤدي الى تدمير القوى البشرية مما يعثر خطى التقدم والنماء في المجتمع كله، فخطر المخدرات يهدد المجتمع كله باعتبار أن هذا النظام يقوم على الإنتاج والقوى البشرية هي عصب الإنتاج .

### الفرع الثاني

#### دور الشرطة في الوقاية من المخدرات .

لعله يمكننا الآن - بعد هذه الإطلالة السريعة لآثار تعاطى المخدرات على سلوك الشخص المعاطي - أن نتصور الكم الهائل من الأشخاص الذين يضيعون ضحية للمخدرات .

فهناك الشخص المدمن نفسه وهو ضحية تجار المخدرات، وهناك أسرة المدمن التي غالبا ما تسلك سبيل الإدمان والجريمة وهي ضحية المدمن، وهناك ضحايا جرائم المدمن التي يرتكبها تحت تأثير المخدر أو يرتكبها للحصول على ثمن المخدر، ثم هناك ضحايا جرائم العنف والإرهاب التي ترتكبها

عصابات الاتجار غير المشروع في المخدرات<sup>(٥٠)</sup>. إن الوقاية من هذه الآفة الخطيرة سوف يقى أفراد المجتمع من الوقوع ضحايا لجرائم الاتجار غير المشروع للمخدرات وما يجره ذلك من سلسلة من الجرائم الأخرى .

والواقع أن الوقاية الشرطة تكتسب أهمية كبرى في مجال المخدرات، لأن الاتجار فيها يتم بمعرفة عصابات خفية وجيدة التنظيم<sup>(٥١)</sup> .

ويروق لنا أن نقسم الحديث في دور الشرطة في الوقاية من المخدرات إلى بئدين : نجعل الأول لبيان كيفية مكافحة العامل غير المشروع في المخدرات، على حين نكرس الثاني لبيان أجهزة أو مستويات المكافحة .

### البند الأول : كيفية مكافحة التعامل المتنوع في المخدرات.

غنى عن البيان أن الأفراد المتصلين بالمخدرات ثلاث فئات هم : فئة الزراع والمتجين، وفئة المهربين والتجار، وفئة المدمنين والمعاطين . ولكل فئة دور شرطي لمكافحةه .

فبالنسبة لفئة الزراع و المتجين، يجب على الشرطة محاولة كشف مناطق الإنتاج والقيام بإعدامها، وهذا من أسهل وأجدى طرق المكافحة، إذ يقضى على المخدرات قبل انتشارها بالأسواق، كما أن إعدام الزراعات يتم في مساحات كبيرة ومن ثم يتم القضاء على أكبر قدر من المواد المخدرة، وقد يصعب ذلك لو تم إنتاجها فعلا وسهل إخفائها<sup>(٥٢)</sup> .

أما بالنسبة لمكافحة المهربين والتجار . فيلاحظ بءاءة أن لمهربي المخدرات وتجارها طرقا عديدة في عملياتهم تتصف بالحرص والحيلة والدهاء

والمخاطرة. ويلزم حتى ينجح رجال الشرطة في أعمالهم الخاصة بمكافحة هذه الجرائم أن يكونوا على دراية تامة ومعرفة كاملة بالوسائل التي يتبعها المهربون في عملياتهم، وأن يتم تدريب رجال الشرطة على أحدث الطرق و الوسائل الملائمة لإحباط هذه العمليات وقمعها . أما بالنسبة لتجار المخدرات فهم صنفان : الصنف الأول تجار الجملة، ولضبطهم يجب على أفراد الشرطة عقد صفقات صورية معهم يقوم بتمثيل دور تاجر المخدرات فيها أحد رجال الشرطة أو المرشدين السريين. أما الصنف الثاني فهم تجار التجزئة، وهؤلاء ضبطهم ميسور لأنهم هم الموزعون، ومن ثم فإن المخدرات تظل في حوزتهم طوال فترة قيامهم بالتوزيع<sup>(٥٣)</sup>.

وأما الفئة الأخيرة فهي فئة المعاطين، وهؤلاء يخلقون سوقا لباعة المخدرات التجولين، الذين يجتذبون بدورهم المدمنين ويسعون إلى توسيع دائرة عملائهم طمعا في الربح . ولذلك يجب على الشرطة أن تبذل قصارى جهدها - سواء بالإقناع أو العلاج - لتخليص المجتمع من باعة المخدرات التجولين و مدمنيها<sup>(٥٤)</sup>.

### البند الثاني : أجهزة مكافحة المخدرات المصرية .

ثمة أجهزة عديدة في الدولة تعمل جاهدة على مكافحة المخدرات، إلا أننا التزاما منا بإطار البحث - لن نتناول هنا إلا أجهزة مكافحة الشرطة<sup>(٥٥)</sup>،

مع إيراد ملحة بسيطة عن المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان - خروجاً عن الإطار المرسوم - لأهمية دوره في هذا الصدد .

### أولاً : أجهزة وزارة الداخلية لمكافحة المخدرات .

١- رجال الضبطية القضائية. وهم يعملون في نطاق جغرافي مرسوم لهم وفق قانون الإجراءات الجنائية، ويختصون بمكافحة الجريمة بوجه عام، ومنها جرائم المخدرات .

٢- أقسام ووحدات مكافحة المخدرات بمديريات الأمن بالمحافظات. فنظراً لأهمية مواجهة مشكلة المخدرات، اتجهت وزارة الداخلية لإدخال أقسام ووحدات متخصصة لقضايا المخدرات لترفع مستوى المكافحة في جميع مديريات الأمن داخل الجمهورية وهي وحدات تابعة للإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

٣- الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية. وهي الجهاز الرئيسي لمكافحة المخدرات على مستوى الجمهورية، وهي من أقدم أجهزة مكافحة المخدرات المتخصصة في العالم ، فقد أنشئ من ٢٠ مارس ١٩١٩ « مكتب المخابرات العم للمواد المخدرة ». ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ في يناير ١٩٧٦ بإنشاء « الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ». وأعيد تنظيمها بقرار وزير الداخلية رقم (١٦٢٠) لسنة ١٩٨٦، الذي نص على إنشاء الفروع والأقسام التابعة للإدارة بمديريات الأمن والمذكورة بعالية .

٤ - إدارة أمن المواني وهي تختص بحراسة المناطق الحدودية للبلاد، ويدخل في صميم اختصاصها ضبط أي محاولة لإدخال المواد المخدرة للبلاد - برا وبحرا وجوا - وتعمل بالتنسيق مع باقي الأجهزة العاملة في مجال مكافحة<sup>(٥٦)</sup>.

ثانيا : المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان .

لقد أدرك السيد رئيس الجمهورية خطورة المخدرات، وأنها ليست مشكلة طبية فقط ، ولا قانونية فحسب، ولا أخلاقية تربوية وكفسي، ولا اقتصادية تنموية ونعمت ... لكن مشكلة المخدرات تجمع كل هذه المشكلات وأكثر . فالاضطراب الذي تخلفه أعمق من أن يوصف بأي وصف جزئي من هذا القبيل ، ومن ثم يكون الوصف الدقيق والأمين هنا هو أننا بصدد اضطراب مجتمعي . ويحمد لصانع القرار أنه تبنى هذه النظرة، وأمر بتشكيل «المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان»<sup>(٥٧)</sup>. وهي خطوة على الطريق السليم ، لأن الناظر في تشكيل المجلس<sup>(٥٨)</sup> يدرك أن جميع أجهزة الدولة تقريبا ممثلة فيه - بل وعلى أعلى المستويات - ليستطيع أن ينهض بالعبء الجسيم الملقى على كاهله ، والذي - ربما - ينوء به كاهل أجهزة المجتمع الدولي برمته<sup>(٥٩)</sup>.